

جهود تثبيت التهدئة في غزة تصطدم بضبابية المشهد في إسرائيل الشيخ جراح إلى الواجهة

القدس - تصطدم الجهود المصرية لتثبيت اتفاق وقف إطلاق النار في قطاع غزة، بضبابية المشهد السياسي الإسرائيلي، وعدم معرفة نوايا القيادة الإسرائيلية الجديدة، وسط مخاوف لدى الأوساط الفلسطينية من عودة العنف مجدداً لإسبانيا في ظل إصرار المستوطنين على سياستهم التصعيدية في القدس.

وتشير الأوساط إلى أن المستوطنين يستغلون الوضع القائم، ومساعي رئيس الوزراء بنيامين نتانياهو لخلط الأوراق مجدداً بعد أن نجح منافسوه في الاتفاق على ائتلاف حكومي جديد، وبالتالي إنهاء حقيقته في الحكم.

وتقول الأوساط إن القاهرة مضطرة الآن لفرملة جهودها بانتظار حسم مسألة الائتلاف الحكومي الإسرائيلي والمرجح أن يجري الأسبوع الجاري، لكن الخوف يبقى في إمكانية حدوث انتكاسة جراء الاستفزازات الجارية في القدس.

وشكلت الاضطرابات في مدينة القدس والمتمثلة في مساعي مستوطنين طرد فلسطينيين من منازلهم في حي الشيخ جراح، وإصرارهم على تنظيم مسيرة الأعلام، الدافع المباشر لاندلاع موجة عنف هي الأخطر منذ العام 2014 بين الفلسطينيين وإسرائيل في العاشر من مايو الماضي، والتي تم احتواؤها بعد 11 يوماً بفضل جهود الوساطة المصرية.

ولا تزال حملة المستوطنين اليهود لإجلاء العشرات من العائلات الفلسطينية في القدس الشرقية جارية، حتى بعد أن أشعلت أسباب من الاضطرابات حرب غزة، وتلقى هذه المحاولات دعماً من السلطة الإسرائيلية، التي صدقت في الأيام الأخيرة من حملتها ضد نشطاء فلسطينيين وإعلاميين.

اعتقلت الشرطة الإسرائيلية الأحد الناشطة الفلسطينية البارزة منى الكرد من حي الشيخ وأخضعتها للتحقيق قبل أن تطلق سراحها، وقد أظهر مقطع فيديو الشاب الفلسطينية تضع عطاء رأسها قبل أن تقوم امرأة من عناصر الأمن بوضع الأصفاد بيديها واقتيادها خارج المنزل إلى سيارة الشرطة.

وحذرت وزارة الخارجية الفلسطينية من التصعيد الإسرائيلي بالقدس وجعلها "وقوداً لصراعات الساحة السياسية"، مشيرة إلى أن نتانياهو "يصعد عدوانه على القدس لإتقان نفسه".

ونبهت الخارجية في بيانها إلى وجود نوايا لـ"إفشال الجهود الدولية والإقليمية الرامية إلى تثبيت وقف إطلاق النار في غزة".

وكان مسؤول أمني مصري تحدث في وقت سابق عن أن جهود تثبيت وقف إطلاق النار تشهد بطناً، وأن هناك عدم وضوح بالنسبة للقيادة الإسرائيلية الجديدة.

ويشن المستوطنون حملة مستمرة منذ عقود لطرد العائلات من الأحياء الفلسطينية المكتظة بالسكان في ما يسمى بالحوض المقدس خارج أسوار البلدة القديمة، في واحدة من أكثر المناطق حساسية في القدس الشرقية، واحتلت إسرائيل القدس الشرقية، في حرب 1967 وضمته في خطوة غير معترف بها دولياً. وتعتبر إسرائيل

القدس - تصطدم الجهود المصرية لتثبيت اتفاق وقف إطلاق النار في قطاع غزة، بضبابية المشهد السياسي الإسرائيلي، وعدم معرفة نوايا القيادة الإسرائيلية الجديدة، وسط مخاوف لدى الأوساط الفلسطينية من عودة العنف مجدداً لإسبانيا في ظل إصرار المستوطنين على سياستهم التصعيدية في القدس.

وتشير الأوساط إلى أن المستوطنين يستغلون الوضع القائم، ومساعي رئيس الوزراء بنيامين نتانياهو لخلط الأوراق مجدداً بعد أن نجح منافسوه في الاتفاق على ائتلاف حكومي جديد، وبالتالي إنهاء حقيقته في الحكم.

وتقول الأوساط إن القاهرة مضطرة الآن لفرملة جهودها بانتظار حسم مسألة الائتلاف الحكومي الإسرائيلي والمرجح أن يجري الأسبوع الجاري، لكن الخوف يبقى في إمكانية حدوث انتكاسة جراء الاستفزازات الجارية في القدس.

وشكلت الاضطرابات في مدينة القدس والمتمثلة في مساعي مستوطنين طرد فلسطينيين من منازلهم في حي الشيخ جراح، وإصرارهم على تنظيم مسيرة الأعلام، الدافع المباشر لاندلاع موجة عنف هي الأخطر منذ العام 2014 بين الفلسطينيين وإسرائيل في العاشر من مايو الماضي، والتي تم احتواؤها بعد 11 يوماً بفضل جهود الوساطة المصرية.

ولا تزال حملة المستوطنين اليهود لإجلاء العشرات من العائلات الفلسطينية في القدس الشرقية جارية، حتى بعد أن أشعلت أسباب من الاضطرابات حرب غزة، وتلقى هذه المحاولات دعماً من السلطة الإسرائيلية، التي صدقت في الأيام الأخيرة من حملتها ضد نشطاء فلسطينيين وإعلاميين.

اعتقلت الشرطة الإسرائيلية الأحد الناشطة الفلسطينية البارزة منى الكرد من حي الشيخ وأخضعتها للتحقيق قبل أن تطلق سراحها، وقد أظهر مقطع فيديو الشاب الفلسطينية تضع عطاء رأسها قبل أن تقوم امرأة من عناصر الأمن بوضع الأصفاد بيديها واقتيادها خارج المنزل إلى سيارة الشرطة.

وحذرت وزارة الخارجية الفلسطينية من التصعيد الإسرائيلي بالقدس وجعلها "وقوداً لصراعات الساحة السياسية"، مشيرة إلى أن نتانياهو "يصعد عدوانه على القدس لإتقان نفسه".

ونبهت الخارجية في بيانها إلى وجود نوايا لـ"إفشال الجهود الدولية والإقليمية الرامية إلى تثبيت وقف إطلاق النار في غزة".

وكان مسؤول أمني مصري تحدث في وقت سابق عن أن جهود تثبيت وقف إطلاق النار تشهد بطناً، وأن هناك عدم وضوح بالنسبة للقيادة الإسرائيلية الجديدة.

ويشن المستوطنون حملة مستمرة منذ عقود لطرد العائلات من الأحياء الفلسطينية المكتظة بالسكان في ما يسمى بالحوض المقدس خارج أسوار البلدة القديمة، في واحدة من أكثر المناطق حساسية في القدس الشرقية، واحتلت إسرائيل القدس الشرقية، في حرب 1967 وضمته في خطوة غير معترف بها دولياً. وتعتبر إسرائيل

لا حكومة ولا انتخابات في لبنان.. المطلوب تغيير النظام

البطريك الماروني: لن نسمح لهذا المخطط بأن يكتمل



ماذا يريد حزب الله من لبنان

2012، إلى مؤتمر تأسيسي لولادة نظام لبناني جديد.

وقوبلت حينها دعواته التي تستهدف إقامة نظام قائم على المصالحة (شيعية، وسنة، ومسيحية) بالتجاهل، لكن بعد تسع سنوات من تلك الدعوة، بات ينظر إلى الأمر بجدية لإسبانيا مع تبني حليف حزب الله التيار الوطني الحر ذات الدعوة، وإن اختلفت رؤية كليهما لشكل النظام الذي يريدانه.

وسبق وأن صرح رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل قبل أشهر بأن ما يعيشه اليوم لبنان من مشكلات سياسية واقتصادية ومالية هي انعكاس لأزمة نظام، داعياً صراحة إلى عقد جديد بعد الاتفاق على الخطوط العريضة في حوار وطني برعاية رئيس الجمهورية.

ولا يخفي كل من الرئيس ميشال عون وتياره العداء لاتفاق الطائف وسبق وأن دعوا مسرراً إلى وجوب مراجعته، وهذا الأمر ينطبق على حزب الله الذي يرنو إلى خلال الانهيار المتسارع للبنان والمخاض الذي تعيشه المنطقة إلى الدفع باتجاه نظام جديد يحكم به قبضته على البلاد.

على رئيس مجلس النواب نبيه بري الذي حاول في الأيام الماضية إنعاش فرص التشكيل بيد أن لا أفق لنجاحه. ودفع الشلل الحاصل البعض وفي مقدمتهم حزب القوات إلى إعادة إحياء مشروع انتخابات نيابية مبكرة، وظهرت تلميحات من تيار المستقبل تفيد بإمكانية إعلان كلفته الاستقالة من المجلس الحالي والسير في هذا السيناريو بيد أنه سرعان ما تم إجهاضه.

وتشير الأوساط السياسية اللبنانية إلى أن بعض القوى وفي مقدمتها التيار الوطني الحر تفتحت في وضع العراقيل أمام تشكيل حكومة، وهي تلقى في ذلك دعماً مبطناً وأحياناً علنياً من حزب الله، دون النظر إلى عواقب ذلك على الوضع اللبناني.

وتلقت الأوساط إلى أن الخوف والقلق من أن يكون هناك تمسك لتأجيل الانتخابات، محذرة من تقاطع محلي وإقليمي لإبقاء الوضع اللبناني معلقاً إلى حين الانفجار السياسي الكبير الذي سيولد نظاماً جديداً على مقياس البعض. وسبق أن دعا الأمين العام لحزب الله حسن نصرالله في صيف العام

وتزوير هوية لبنان ولن نسمح باستمرار توريته بصراعات المنطقة.

وهذا أول تحذير من نوعه يصدر عن البطريك الماروني بشأن تغيير طبيعة النظام.

وتوجه الراعي إلى منظمة الأمم المتحدة مجدداً، داعياً إياها إلى التدخل وسبق وأن دعا الراعي إلى وجوب عقد مؤتمر دولي خاص لإنقاذ لبنان من أسوأ أزمة يمر بها.

ويشهد لبنان أزمة حكومية منذ استقالة حكومة حسان دياب في أغسطس الماضي، ولم يفح السفير مصطفى أديب في تحقيق أي اختراق، ليعتذر ويفسح المجال أمام سعد الحريري في أكتوبر الماضي، لكن الأخير فشل بدوره في المهمة الموكولة إليه، بسبب العراقيل التي ما فتئ يضعها الرئيس ميشال عون ومن خلفه ظهره السياسي التيار الوطني الحر، تارة باسم الميثاقية وطورا باسم الدفاع عن صلاحيات رئاسة الجمهورية.

وقد أدى هذا الوضع إلى استسلام فرنسا الراعية الدولية لعملية التاليف، كما يبدو أن هذا الوضع ينسحب أيضاً

أطلق البطريك الماروني بشارة بطرس الراعي تحذيرات من مغبة المساس بالنظام الديمقراطي اللبناني، وهو أول تحذير صريح يصدر عن الراعي، ومبني على جملة من المؤشرات لعل في مقدمتها إصرار البعض على ترك لبنان معلقاً سياسياً، رغم الانتهاء الدراماتيكي للوضع المالي والاقتصادي.

بيروت - حذر البطريك الماروني مار بشارة بطرس الراعي من نوايا تستهدف تغيير النظام، في إشارة إلى رغبة كل من حزب الله والتيار الوطني الحر، الذهاب في سيناريو عقد مؤتمر تأسيسي.

وترى أوساط سياسية لبنانية أن تحذيرات الراعي لها ما يبررها، بالنظر للتعطيل الممنهج لتشكيل حكومة جديدة، ورفض البعض وبينهم حزب الله السير في انتخابات نيابية مبكرة، طرحها بعض القوى اللبنانية على غرار حزب القوات كحل للخروج بالبلاد من الأزمة التي تعصف بها.

وأبدى البطريك الماروني شكوكاً في ارتباط دوافع عدم تاليف الحكومة بوجود نوايا لعدم إجراء انتخابات نيابية ورئاسية، وبالتالي العمل على إسقاط لبنان بصيغته الحالية.

وقال الراعي في عظته الأحد "يحاول المسؤولون إنقاذ أنفسهم ومصالحهم لا إنقاذ الوطن ويتصرفون كأنه لا يوجد شعب ودولة ونظام ومؤسسات ولا اقتصاد ولا تجارة ولا فقر ولا جوع ولا بطالة وهجرة، يتصارعون في ما بينهم كان السياسة هي تنظيم الاتفاق والخلاف في ما بينهم لا تنظيم حياة المجتمع وإدارة شؤون المواطنين".



بشارة بطرس الراعي

هل وراء أسباب عدم تاليف الحكومة نية عدم إجراء انتخابات نيابية في مايو المقبل ثم رئاسية في أكتوبر 2022، وربما هناك نية لإسقاط لبنان بعد 100 سنة من تكوينه دولة مستقلة وفتناً منهم أنهم أحرار في إعادة تأسيسه من جديد متناسلين أنه أنهى أمة وأجمل دولة عرفها الشرق الأوسط والعالم العربي".

وأكد البطريك "عدم السماح لهذا المخطط بأن يكتمل وسقوط أمتنا العظيمة وتغيير نظام لبنان الديمقراطي

تشريعية النواب في مصر توافق على فصل الموظفين الإخوان

وأوضح لـ"العرب"، أن إقصاء الإخوان من الوظائف يعلق أهم ثغرة ضمن قوائم الكيانات الإرهابية، حقه في العودة إلى العمل مرة أخرى".

وتصف السلطة المصرية جماعة الإخوان تنظيمياً إرهابياً منذ سبع سنوات، وأدرجت ضمن تعديلات دستورية أقرت العام الماضي، مادة خاصة تسمح لها بمواجهة الإرهاب بكافة صورته، باعتباره تهديداً للوطن وللمواطنين.

وقال محمد أبوحماد عضو مجلس النواب، صاحب مشروع قانون عزل الإخوان من الوظيفة، في تصريح سابق لـ"العرب" "إن الموظف الإخواني يمارس الإرهاب المعنوي بتعطيل مسيرة التنمية وعرقلة العمل وتحريض الجمهور على السلطة بنشر الإحباط واليأس، ويصعب أن تنال جهة حكومية رضاء الشارع وهي تحتضن عناصر تكن العداة لمؤسسات الدولة".

وأضاف أن "القانون يتضمن حال سقوط اسم الموظف المتورط من الإبراج ضمن قوائم الكيانات الإرهابية، حقه في العودة إلى العمل مرة أخرى".

وتصف السلطة المصرية جماعة الإخوان تنظيمياً إرهابياً منذ سبع سنوات، وأدرجت ضمن تعديلات دستورية أقرت العام الماضي، مادة خاصة تسمح لها بمواجهة الإرهاب بكافة صورته، باعتباره تهديداً للوطن وللمواطنين.

وقال محمد أبوحماد عضو مجلس النواب، صاحب مشروع قانون عزل الإخوان من الوظيفة، في تصريح سابق لـ"العرب" "إن الموظف الإخواني يمارس الإرهاب المعنوي بتعطيل مسيرة التنمية وعرقلة العمل وتحريض الجمهور على السلطة بنشر الإحباط واليأس، ويصعب أن تنال جهة حكومية رضاء الشارع وهي تحتضن عناصر تكن العداة لمؤسسات الدولة".

القاهرة - وافقت لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية بمجلس النواب المصري الأحد على مشروع بقضي بتعديل القانون رقم 10 لسنة 1972 بشأن فصل الموظفين المنتمين أو المتعاطفين مع جماعة الإخوان المسلمين.

وطرح أكثر من 60 نائباً مشروع القانون الخبير للجلد، وأكد النائب علي بدر أمين سر لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية أن "القانون جاء متوافقاً مع الدستور واللائحة الداخلية لمجلس النواب، وظهرت الحاجة الماسة لإصدار هذا القانون في ضوء مكافحة الإرهاب داخل الجهاز الإداري للدولة".

وقال بدر إن "التعديلات المعروضة على قانون الفصل غير التاديبي تتضمن العديد من الضمانات وفي نفس الوقت تحدد الحالات التي تستلزم الفصل غير التاديبي لكل شخص يهدف إلى تخريب الدولة من خلال عمله بالجهاز الإداري للدولة".



إطلاق سراح الناشطة منى الكرد بعد ساعات من اعتقالها